



تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا

Analysis and evaluation of the role of Algerian economic diplomacy in Africa

أمنية بودريوة¹

¹ جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)، a.boudrioua@univ-

boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/10 تاريخ القبول: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد أظهرت التحليلات قدرة الدبلوماسية الاقتصادية على تنشيط التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال منح إعفاءات ضريبية وامتيازات، وهذا ما يؤدي إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي. ولذلك تبحث الجزائر عن أفاق اقتصادية أخرى في القارة الإفريقية من خلال إنجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء، الميناء الكبير الجزائر وسط "الحمداية" والمشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا. وفي سنة 2018، انضمت الجزائر لمشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بهدف تسريع نمو التجارة بين البلدان الإفريقية و زيادة التنمية المستدامة. وقد أظهرت الدراسة أنه رغم كثرة الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال إلا أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية لازال ضعيفا، فالجزائر مطالبة بتطوير دورها الدبلوماسي على الصعيد الاقتصادي والسياسي خاصة وأنها تواجه منافسة قوية على مستوى السوق الإفريقي من طرف القوى الاقتصادية العظمى للسيطرة على الموارد الاقتصادية. في ظل هذا الظرف، تحاول

الجزائر ربط استثماراتها على المستوى الإفريقي بطريق الحرير الصيني، فهذا الإجراء يعود بالنفع على الجزائر والصين باعتباره يساهم في سهولة نقل البضائع الصينية عن طريق الوحدة الإفريقية ويرفع من حظوظ الجزائر للانضمام إلى منظمة البريكس.

كلمات مفتاحية: دبلوماسية اقتصادية، الجزائر، إفريقيا، منطقة التجارة الحرة، تعاون اقتصادي.

تصنيفات JEL : F36، F52، F53

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the role of Algerian economic diplomacy in Africa using both descriptive and analytical methodologies. The analyses have shown the ability of economic diplomacy to stimulate foreign trade and attract foreign investments through tax exemptions and privileges, leading to integration into the global economy. Therefore, Algeria is exploring additional economic prospects in Africa through the construction of the Trans-Saharan Unity Road, the Algiers Central "Hammanania" Port, and the massive fiber optic project linking Algeria to Nigeria. In 2018, Algeria joined the African Continental Free Trade Area project to accelerate trade growth among African countries and enhance sustainable development. The study indicates that despite numerous agreements in this field, the volume of trade between Algeria and African countries remains weak. Algeria is urged to develop its diplomatic role in the economic and political spheres, especially facing strong competition in the African market from major economic powers seeking control over economic resources. In this context, Algeria is attempting to link its investments in Africa to the Chinese Silk Road, a move that benefits both Algeria and China by facilitating the transportation of Chinese goods through the African Union and increasing Algeria's chances of joining the BRICS organization.

Keywords: Economic diplomacy; Algeria; Africa; Free trade zone; Economic cooperation.

JEL Classification Codes: F36, F52, F53.

1. مقدمة:

للدبلوماسية الاقتصادية دور كبير في رفع الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات وتنشيط التجارة الخارجية، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة معدلات النمو وتفعيل عملية التنمية الاقتصادية. ولذلك تسعى الجزائر إلى بناء علاقات دبلوماسية مع دول الحوار في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية.

تحاول الجزائر البحث عن أفاق جديدة للاستثمار في القارة الإفريقية باعتبارها بوابة إفريقيا. ويظهر ذلك من خلال حل النزاعات الأمنية في بلدان الساحل والتنسيق مع دولها من أجل مكافحة الإرهاب. والمشاركة في الفعاليات الدولية الداعية إلى إغناء الأمن والسلم وضرورة تنمية إفريقيا. وهذا ما ترجم في نهاية المطاف في التوقيع على مبادرة NEPAD و اتفاق التجارة الحرة القارية الإفريقية سني 2005 و 2022.

ومن خلال ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي معالم الدبلوماسية الاقتصادية الحالية والمستقبلية للجزائر في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية؟

- ما هو واقع وأفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا؟

- ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر مستقبلا في الاقتصاد الإفريقي؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية ارتأينا الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تتمثل أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في قدرتها على تحسين سمعة البلد المعني وفي القدرة

على الحصول على مكاسب اقتصادية ومالية.

- تتيح صور التعاون الإفريقي الجزائري أسواقا أخرى للجزائر يمكن من خلالها تسويق المنتج الجزائري.

- إن باب دخول الجزائر في مجموعة البريكس مستقبلا مرهون بالدور الاقتصادي والجيوstrاسي الذي ستلعبه مستقبلا في إفريقيا.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة في كون الموضوع له أبعادا سياسية واقتصادية حيث يبين إمكانية استخدام السياسة الخارجية للبلد كوسيلة لتحقيق غايات اقتصادية مثل منح المساعدات والقروض للدول الأخرى أو حتى الحصول عليها من دول أخرى، وكذلك تشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تبين أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها.
- إظهار أداء الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر على المستوى الإفريقي.
- إبراز أهم النتائج المتوقعة من صور التعاون الإفريقي الجزائري خاصة منطقة التجارة القارية الحرة الإفريقية.
- الوصول إلى ضرورة وضوح الرؤية الاقتصادية البعيدة المدى ووضع المؤسسات المرافقة لذلك لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

منهجية الدراسة:

للوصول إلى هذه الأهداف، قمنا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي لتشخيص أهمية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تبين مفهومها ووسائلها ونشاطاتها وحتى مستوياتها. ومن ثمة تناولنا واقع وأفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا باعتبارها أولوية للسياسة الخارجية الجزائرية مع إظهار الوسائل المستخدمة وصور التعاون السياسي والاقتصادي القائم فيما بين الجزائر والدول الإفريقية. وبعدها قمنا

بتحليل المكاسب المنتظرة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومحاولة الجزائر الاستفادة من صور التعاون القائمة بينها وبين إفريقيا من أجل التوغل في أسواق دولها باستخدام مفاتيح القوة الناعمة. وفي الأخير تم تقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا من خلال تحليل حجم المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية، وتقييم مؤشر التجارة المحتملة فيما بين الجزائر وإفريقيا مع تبين معالم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستقبلية في إفريقيا.

2. مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأهميتها:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة. وهي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية من حيث البحث عن أسواق جديدة. كما يعتبر تحديد الأهداف وتعبئة الموارد ضروريان للتمكن من الوسائل اللازمة لتجسيد الدبلوماسية الاقتصادية التي تبقى رهينة توحيد الجهود والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي.

1.2 مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

يعد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية مفهوماً حديثاً حيث لم يترسخ في الأدبيات الاقتصادية إلا في العقد الماضي. تكتسي الدبلوماسية الاقتصادية اهتماماً كبيراً في الوقت الراهن لأنها في صلب اجتماع العلاقات الدولية واهتمامات الدول على غرار سياسة التنمية، الذكاء الاقتصادي، القدرة التنافسية التجارية، وتدويل الشركات الوطنية الرائدة. وتجدر الإشارة أن الاقتصاد الدولي كان دائماً منخرطاً بشكل وثيق في العمل الدبلوماسي بهدف حماية المصالح التجارية في المقام الأول والدفاع عنها، وهذا ما أدى إلى ظهور المؤسسات القنصلية في القرن الثاني عشر تقريباً. ووفقاً لكيسلر، على مر القرون، قامت الدول دائماً بدمج الأهداف الاقتصادية في عملها الخارجي، وعملت

بحثا عن الضمانات والمنافذ والحلول، ومناطق لصرف أعمالها ومتنجاتها. (Guesmia et autres, 2022, p.581)

لذلك تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها مجموعة من الأليات والمهارات والممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أجهزة، أو مجموعات حكومية أو غير حكومية تهدف لتحقيق غايات اقتصادية للدولة أو مجموعة من الدول انطلاقا من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايات سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية. (بسعود، 2022، ص.591)

كما يعرفها كل من جيف بيريدج وألان جيمس الدبلوماسية الاقتصادية بأنها تلك الدبلوماسية المعنية بمسائل السياسة الاقتصادية واستخدام الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق هدف معين من أهداف السياسة الخارجية. ومن خلال هذا التعريف تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتحقيق المصالح القومية على المستوى الخارجي من خلال توظيف المقدرات الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى عن طريق ممارسة الضغط أو تقديم المساعدات. (قرة، لموشي، 2023، ص ص: (47-48)).

وعليه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها نشاط دولي يتمثل في التمثيل السياسي للبلد في المناسبات الدولية من أجل حماية مصالحه الاقتصادية والتجارية. وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من أجل كسب الاستثمارات والأسواق والدخول في تكتلات اقتصادية.

2.2 استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتجسد في الأدبيات الاقتصادية أربع استراتيجيات مهمة تتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية: (ترجمة، 2022، ص ص: (551-552))

- إشراك السياسيين رفيعي المستوى (خصوصا من الوزارات) في أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية. كما يمكن بالضرورة إدخال البيروقراطيين والمسؤولين الإداريين.

- تقاسم الواجبات والمسؤوليات وكل المهام التي تسند لها أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية للجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات الخاصة والمجتمع المدني، وهو ما يعني توسيع الدائرة من أطراف حكومية إلى غير حكومية. وهذا يعتبر نقطة فاصلة في الاستراتيجيات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية.

- تشجيع المزيد من الشفافية في توسيع نطاق أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تعريفها للمجتمع لكي تتلقى هذه السياسة دعما من فئة النخبة والمثقفين.

- الاستفادة من خدمات مؤسسات الدولة من جهة والمنظمات الدولية من جهة أخرى على اختلاف مجالاتها لضمان تنفيذ الأهداف الاقتصادية المسطرة ضمن نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية.

ومن ثم فالفاعل الذكي هو الذي يعرف التعامل مع كل ما تحمله العولمة من وسائل اتصال ورقمنة وفواعل جديدة، وهذا هو الفارق بين التقدم والتخلف.

3.2 نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية:

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية: (خواص، 2021، ص.315)

- تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول العالم في إطار العولمة تحقيقا للمصالح المشتركة سواء كانت إقليمية أو دولية.

- تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة بعد ظهور فيروس كورونا الذي ساهم في تغيير ملامح العالم الاقتصادية بظهور تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وظهر ذلك أكثر وضوحا مع تسويق المخابر العالمية للقاحات المضادة للفيروس.

- أصبح إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة بهدف زيادة التعاون بين الدول سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.

- يساهم تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية في الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة المستضيفة للاستثمار في أي مجال كان.
- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم المساعدة والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية مع تعزيز تواجد الشركات الأجنبية في الدولة.
- المساهمة في جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة مع استغلال الكفاءات الجزائرية المتواجدة بالخارج وتشجيع المهاجرين لاستثمار أموالهم في بلدهم الأم من خلال فتح فروع بنكية بالخارج.
- تعزيز التصدير نحو أسواق غير الأسواق المعتادة كالدول الإفريقية وخاصة دول الساحل ودول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستكية (كالطريق العابر للصحراء الإفريقية الذي يربط الجزائر بتونس ثم النيجر ثم التشاد... إلخ)

4.2 مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

- بحسب عدد المشاركين في العلاقة الاقتصادية ذات البعد الدولي، تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية واحدة فأكثر من المستويات التالية:
- **الدبلوماسية الثنائية:** تشكل أسلوباً محورياً في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتقوم بين بلدين/ مركزين اقتصاديين عن طريق اتفاقيات رسمية إزاء تنشيط التجارة البينية، تسهيل انتقال الأفراد، تسهيل تدفقات رؤوس الأموال، تجنب الازدواج الضريبي أو الجمركي.. كما أنها تقوم عن طريق اتفاقيات غير رسمية بين الشركات والمنظمات العاملة في البلدين على التوالي (طبي، 2019، ص. 46). وما يؤخذ على هذا المستوى هو أنه يمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات مما يمكنها من استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر. ففي حالة الاتفاقية بين دولة متقدمة ودولة نامية، تكون المراكز الاقتصادية متفاوتة وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطاً تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة

عن المساومة لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا لصالح الدولة المتقدمة (مبرك، أبو رحمة، 2022، ص.664).

– **الدبلوماسية الإقليمية:** يختص هذا الصنف من الدبلوماسية الاقتصادية بالاتفاقيات التي توقعها الدول في إقليم واحد مثل الاتحاد الأوروبي لتجنب الازدواج الضريبي والجمركي، وفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد (بن الضب، بلال، 2023، ص.167). كما تهدف هذه الدبلوماسية إلى توفير مناخ عام للتعاون والتنسيق بين تجمع أو تكتل من الدول، عادة ما تكون متجاورة جغرافيا أو تربطها عوامل ثقافية مشتركة أو تكون متقاربة من حيث مستوى التقدم الاقتصادي والعلمي (طبي، 2019، ص.47).

– **الدبلوماسية متعددة الأطراف:** يتجسد هذا الصنف من خلال الهيئات والمنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، منظمة التجارة العالمية، مجموعة العشرين وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية. حيث لهذه التنظيمات شكلا خاصا وتعد في متدى يضم الدول التي لها تفكير مماثل، ما يسمح بتطوير موافق متفق عليها، كما لهذه الدول التوفيق بين الأهداف المحلية والدولية (بن الضب، بلال، 2023، ص.167).

5.2 وسائل الدبلوماسية الاقتصادية:

تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها، وهي تتمثل في الأشكال التالية: (بسعود، 2022، ص ص: (652-653)

– التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية سواء كإجراءات وقائية مانعة أو كتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل. وقد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول بحكم الروابط المصلحية أو السياسية التي تربطها.

– تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

- تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.
- فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت.
- تعديل التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة بالقيود أو بالإطلاق مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- استخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار لتطوير فعالية السوق.
- الاستعانة بالمنظمات الدولية لدعم المناخ السليم الذي يخدم التحرك الاقتصادي.

6.2 الدبلوماسية الاقتصادية كألية جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية:

أصبح البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية باعتباره عاملا مهما في تشجيع حركة التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات، وهذا ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، أصبحت من مهام وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب عمل.

وما يؤكد هذا التوجه هو ما ورد في المرسوم الرئاسي رقم 19-244 في 11 سبتمبر سنة 2019، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، ومن خلال المادة 14 التي تضمنت استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومن مهامها ما يلي: (قرة، لموشي، 2023، ص ص: (50-51))

- ترقية المبادلات التجارية الدولية.
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، ودعم مجهود المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.
- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.

وحسب نص المادتين 03 و 09 على التوالي من المرسوم الرئاسي 02-406 المؤرخ 2002/11/26 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين: يجب على السفير من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية والشرابة مع مؤسسات بلد الاعتماد (خواص، 2021، ص.319).

3. واقع وأفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا:

يدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد، الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية، كبلد إفريقي عميقه الاستراتيجي الهام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة. ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة التي أصبحت تضطلع بها الجزائر على المستوى الإفريقي تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية.

1.3 أوجه التعاون السياسي فيما بين الجزائر والدول الإفريقية:

تعتبر القارة الإفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر، فقد كانت الجزائر دوماً في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في إفريقيا، مساهمةً بذلك، وبشكل فعال، في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر في ربوع إفريقيا. ولذلك سعت الجزائر إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول

الإفريقية مستمدة زحها وقولها من التضامن والنضال المشترك والتزام الجزائر اللامشروط في دعم مساعي النهوض بالقضايا الإفريقية العادلة وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب.

وفي هذا المجال، تلعب الجزائر دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (AFRIPOL). بالإضافة إلى جهود الجزائر في نشر الإسلام الوسطي المعتدل من خلال تكوين الأئمة من مختلف الدول الإفريقية. كما سعت مع دول الساحل المتكونة من موريتانيا، مالي والنيجر، إلى إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)، التي تشكل آلية للتعاون العسكري والأمني بين هذه البلدان، بالاعتماد أساساً على قدراتها العسكرية وإمكاناتها الخاصة في محاربة الإرهاب في المنطقة.

واستلهاماً من المبادئ النبيلة المؤسسة للسياسة الخارجية للجزائر، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتكريس الوساطة في فض النزاعات وحق تقرير المصير، دأبت الجزائر، في مختلف المناسبات وفي المحافل الدولية، على تقديم رؤاها لحل الأزمات وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، وذلك بالدعوة إلى انتهاز السبل السلمية وتفضيل الحوار بين أطراف النزاع ورفض التدخل الأجنبي. كما تواصل الجزائر جهودها في المساهمة في تكوين إطارات الدول الإفريقية من خلال تخصيص عدد معتبر من المنح الدراسية لفائدة الطلبة الأفارقة في مختلف التخصصات، عبر الجامعات ومعاهد التكوين الجزائرية. (موقع وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، 2023).

2.3 أوجه التعاون الاقتصادي فيما بين الجزائر والدول الإفريقية:

تعد الشراكة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD من أهم مظاهر النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في هذه القارة حيث تعتبر الجزائر طرفاً رئيسياً في هذه المبادرة. إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال خطة الألفية الجديدة. وترتكز هذه الشراكة على مبدأ المشاركة مع تحديد قطاعات كل من التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصال وتعزيز الأمن كقطاعات ذات أولوية لتحقيق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الجزائر العديد من المساعدات للدول الإفريقية حيث قام في سنة 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية وذلك ضمن مساعي تنمية القارة. وبناء على توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي التي عقدت يومي 18 و19 أوت 2020، وفي إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية باعتبارها أحد أهم المحركات الداعمة للصادرات خارج المحروقات، تم على مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء مكتب الإعلام لترقية الاستثمار والصادرات يوم 25 فيفري 2021. يعتبر هذا المكتب فضاء يقدم مختلف المساعدات والتوجيهات والمعلومات للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين المقيمين أو أفراد الجالية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. (بن الضب، بلال، 2023، ص.169)

كما انخرطت الجزائر في المساعي الرامية إلى إصلاح الاتحاد الإفريقي بجعله مواكباً لتطلعات الشعوب الإفريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع المبادلات البينية في قارتنا. وفي هذا الإطار، سارعت بلادنا إلى التوقيع ومن ثم المصادقة على اتفاق منطقة التبادل الحر الإفريقية، مُعبرة مرة أخرى عن التزامها ببذل الجهد قصد تعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، وحرصها الدائم على دعم التعاون جنوب-جنوب، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم كافة والشعوب الإفريقية على وجه الخصوص. وفي ذات السياق، تواصل الجزائر

جهودها لتحقيق الاندماج القاري والجهوي من خلال المبادرة بالعديد من المشاريع المدججة، نذكر منها، خصوصاً، طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الجزائر- لاغوس، الميناء الكبير الجزائر وسط "الحمداية" والمشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا.

على مستوى التعاون الثنائي، تولي الجزائر عناية خاصة لمنطقة إفريقيا، حيث تربطها علاقات ممتازة مع مجمل دول القارة، وتسعى إلى الحفاظ على هذا الزخم من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ورفعها إلى مستوى جودة العلاقات السياسية. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الجزائر على تفعيل آليات التعاون الثنائي، خاصة اللجان الثنائية المشتركة، تحديث الإطار القانوني للتعاون، إنشاء مجالس الأعمال الثنائية ونسج شراكات مثمرة، بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي، خدمةً للمصالح المشتركة التي تجمعها مع هذه الدول الشقيقة. (موقع وزارة الشؤون الخارجية والحالية الوطنية بالخارج، 2023).

3.3 منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا:

في عام 2015 خططت القارة الإفريقية خطوة حاسمة في مسيرة التكامل عبر الشروع في المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة. بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي شهر جوان 2015 بجنوب أفريقيا، وجاء ذلك إثر القرار الذي اتخذته قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دورتها العادية الثامنة عشر المنعقدة في جانفي 2012، مع تحديد سنة 2017 سنة إرشادية لإتمام صياغة الاتفاق وتحقيق دمج القارة الإفريقية بحلول عام 2035. (قنيفي، لطرش، 2022، ص. 84)

تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في العالم يوم 21 مارس 2018 خلال القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي من قبل معظم دول القارة الإفريقية، حيث دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 30 ماي 2019 بعد التصديق عليها من قبل الأطراف المشاركة. تعتبر هذه الاتفاقية من أكبر مناطق التجارة الحرة

في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، فهي تربط أكثر من مليار وثلاثمائة مليون شخص في خمسة وخمسين دولة إفريقية بإجمالي ناتج محلي يقدر بحوالي 3,4 تريليون دولار أمريكي، وسيكون لهذا الاتفاق القدرة على انتشار حوالي ثلاثون مليون شخص من الفقر المدقع. (غطاس، 2022، ص.95)

لذلك تسعى الدبلوماسية الجزائرية للانخراط في هذا المشروع كونه يمثل أرضية أولية لتحقيق التكامل الإقليمي، ويعد مبادرة رائدة في أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 تهدف إلى تسريع نمو التجارة بين البلدان الإفريقية بشكل كبير، واستخدامها بشكل أكثر فعالية كمحرك للنمو والتنمية المستدامة من خلال مضاعفة التجارة البينية الإفريقية وتعزيز الصوت المشترك لإفريقيا وحيز سياستها في التجارة العالمية. بدأ التداول رسمياً بموجب الاتفاقية في 01 جانفي 2021، وكان من المقرر أن تبدأ في ذلك في 01 جويلية 2020 لكنها تأخرت بسبب جائحة COVID-19. وإلى غاية 05 فيفري 2021، وقعت 54 دولة عضو على الاتفاقية، وأودعت 36 دولة وثائق تصديقها، وقدمت 41 دولة عضوا عروضها التعريفية الخاصة بها. (قرة، لموشي، 2023، ص.52)

4.3 بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

كمرحلة أولى تم التفاوض على ثلاث بروتوكولات مع تخصيص مفاوضات المرحلة الثانية لإبرام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن سياسة المنافسة: (عرامة، لطرش، 2021، ص ص: (215-216))

– بروتوكول التجارة في السلع: والذي يهدف إلى تعزيز التجارة البينية في السلع، ويتكون من عدد 9 ملاحق والتي تتمثل في جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت وملحق المعالجات التجارية.

- بروتوكول التجارة في الخدمات: والذي يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وفيه 6 ملاحق هي: جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الانتقالي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

- بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات: والذي يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، ويتكون البروتوكول من 3 ملاحق تتمثل في: ملحق عمل فريق التحكيم، ملحق مراجعة الخبراء وملحق قواعد (مدونة) سلوك المحكمين والأعضاء بفريق التحكيم.

5.3 النتائج المتوقعة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تغطي منطقة التجارة الحرة الإفريقية عددا كبيرا من الدول ذات الموارد والإمكانيات البشرية والاقتصادية الهائلة، ما يجعلها أكبر منطقة اقتصادية في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان القارة سنة 2050 إلى 3,5 مليار، ما يمثل 26 بالمئة من سكان العالم، وسيكون نمو اقتصادها ضعف معدل نمو الدول المتقدمة، وبالتالي ستكون فرصة كبيرة لأداء أنجع لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

ومن شأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تعزيز التجارة الإفريقية، لا سيما التجارة البينية في التصنيع حيث سيرتفع إجمالي الصادرات بنحو 29 بالمئة سنة 2035. وستزيد الصادرات بين القارات بأكثر من 81 بالمئة، بينما سترتفع الصادرات إلى البلدان غير الإفريقية بنسبة 19 بالمئة، كما سترتفع منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى شركائها حيث ستتضاعف الصادرات 3 أضعاف في ظل سيناريو منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. أي تحقيق الصادرات لارتفاع قدره 62 بالمئة بشكل عام، مع

زيادة التجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 110 بالمئة. (حذيري، تويزة، 2022، ص.446).

وعليه تبدو الحاجة ملحة لضرورة توجه صانع القرار الجزائري نحو إفريقيا جنوب الصحراء من خلال اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية نظرا للفوائد المتوقع انعكاسها على واقع الاقتصاد الجزائري. لذلك تسعى الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل الاستفادة من حجم السوق الإفريقية المقدر حاليا ب 1,3 مليار نسمة ومبادلات تجارية بمقدود 3 تريليونات دولار.

6.3 إنشاء وكالة من أجل التضامن والتنمية:

هدف إعادة بعث الدور الدبلوماسي الجزائري متعدد الأبعاد في القارة الإفريقية، أعلن الرئيس تبون عبد المجيد في 09 فيفري 2020 عن إنشاء وكالة التعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية لبث ديناميكية جديدة في التعاون الدولي الجزائري تجاه البلدان الإفريقية. وتقوم استراتيجية هذه الوكالة على التوغل في أسواق الدول دون ضرر باستخدام مفاتيح القوة الناعمة والقوة الحية لاقتحام إفريقيا اقتصاديا.

تتمثل القوة الناعمة في الدبلوماسية الدينية (الإسلام الصوفي) التي تبرز صورة الإسلام المتفتح والمتسامح من أجل نشر السلم والمصالحة في عموم القارة باعتبار أن الطرق الصوفية تحظى بالاحترام في مختلف أرجاء القارة الإفريقية. أما القوة الحية فهي قوة الشباب وتوظيفها من خلال خلق إطار يستقطب الشباب الإفريقي المتخرج من الجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات الجزائرية. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق مايلي: (ترجمة، 2022، ص.559)

– تجسيد نواة للعمل بين دول الاتحاد الإفريقي.

- العمل على إنضاج آليات تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين دوله.
 - الترويج للنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا.
 - تشجيع إنتاج القيمة المضافة.
 - عدم هدر الموارد ببيعها كخامات.
 - بعث الصناعات التقليدية ونشر الطاقات المتجددة في إفريقيا كإطار لاستغلال ثروات وموارد القارة من طرف الصناعيين ورجال الأعمال.
 - ومن مهام الوكالة أيضا إعداد وإقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج، إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي، ووضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني. (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).
4. تقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقي:

1.4 واقع حجم المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية: غم كل هذه الجهود يبقى حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا ضئيلا جدا مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى في العالم. ففي إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2020 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، احتلت المبادلات التجارية مع إفريقيا المراتب الأخيرة حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر إليها نسبة 7,30 بالمائة مقارنة بنسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي المقدرة بـ 53,90 بالمائة. (انظر الملحق 2) في حين بلغت الواردات من الدول الإفريقية 21378,7 مليون دج بينما بلغت واردات من المغرب العربي 50184,9 مليون دج، وهي تمثل مجتمعة نسبة ضعيفة من إجمالي الواردات أي 1,63 بالمائة مقارنة مع الشركاء التقليديين (الاتحاد الأوروبي) والتي استحوذت على حجم المبادلات بنسبة تقدر بـ 41,74 بالمائة. (أنظر الملحق 1). ويبين الجدول أدناه تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا خلال الفترة الأخيرة بنسب ضعيفة مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي إذ تصدرت هذه القيم ذيل ترتيب قائمة كل من الصادرات والواردات الخاصة بالجزائر حسب المناطق الجغرافية. ولا تعكس هذه القيم ما هو متداول ومنصوص عليه في الاتفاقيات الرامية إلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي ونسبة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا.

الجدول 01: حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	7798.7	13474.8	15520.0	13366.9	18353.6
الواردات	26824.1	21611.8	20445.2	24068.8	21378.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة

الخارجية،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf
(تاريخ الاطلاع: 2023/08/23)f

2.4 مؤشر التجارة المحتملة بين الجزائر وإفريقيا:

بالنظر إلى خريطة إفريقيا فإن إفريقيا هي في أغلبها البلدان خارج المنطقة العربية للتبادل الحر، وبالتالي فهي المنطقة التي تستهدفها الجزائر من خلال مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية. ومن أجل تحديد المنتجات الواعدة التي تشهد طلبا كبيرا في إفريقيا في حين تستطيع الجزائر تلبية هذا الطلب، تم الاعتماد على مؤشر التجارة المحتملة الذي يقاس وفقا للصيغة التالية: (دريدي، بن محمد، 2022، ص.658)

مؤشر التجارة المحتملة = القيمة الأقل لصادرات الجزائر للعالم أو واردات إفريقيا من العالم - الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا.

ويوضح الجدول الموالي قيم مؤشر التجارة المحتملة للسلع الرأسمالية، الاستهلاكية والوسيلة والأولية مع الأخذ بعين الاعتبار قيم مؤشر التجارة الخارجية لكل المنتجات. كما يبين هذا الجدول أن المنتجات التي تشهد طلبا في إفريقيا وتستطيع الجزائر تلبيةها بمبالغ معتبرة هي المواد الاستهلاكية بقيمة 20718656.06 ألف دولار أمريكي والسلع الوسيطة بقيمة 1421335.35 ألف دولار أمريكي. وتمثل مؤشر التجارة المحتملة للوقود ما يعادل 33769339.21 ألف دولار أمريكي بنسبة 9.63 بالمائة من مؤشر التجارة المحتملة لكل المنتجات. وكل هذه المبالغ المدرجة ضمن قيم مؤشر التجارة المحتملة من شأنها أن تدعم حجم التجارة البينية الجزائر وإفريقيا لو تم تطبيق بنود اتفاقيات التعاون الاقتصادي المبرمة فيما بينهما في الواقع.

الجدول 02: مؤشر التجارة المحتملة بين الجزائر وإفريقيا وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي.
الوحدة: ألف دولار أمريكي.

المجموع	صادرات الجزائر نحو إفريقيا	صادرات الجزائر نحو العالم	واردات إفريقيا من العالم	القيمة الأقل الموضحة في الحادة السابقة	مؤشر التجارة المحمّلة
كل المنتجات	152754,48	35191117,42	271856276,6	35191117,42	3503836,94
المنتجات الأساسية	1331,06	35023,81	697604111,11	35023,81	33692,75
المنتجات الاسمهلاكية	145284,37	20863940,43	102922510,6	20863940,43	20718656,06
المنتجات الوسيطة	3274,63	1424609,98	59547272,77	1424609,98	1421335,35
المواد الأولية	2864,43	12867543,19	30005078,25	12867543,19	12864678,76
المواد الكيميائية	4018,89	778720,54	28384354,08	778720,54	774701,65
المنتجات الغذائية	85241,41	263461,4	13355305,06	263461,4	178219,99
الأحذية	32,73	76,39	1979096,52	76,39	43,66
وقود	53393,6	33822732,72	44722249,22	33822732,72	33769339,12
الجلود	0,44	14322,09	606421,07	14322,09	14321,65
المعادن	124	11782,59	17695057,41	11782,59	11658,59

المصدر: سارة دريدي، هدى بن محمد، أفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية - إفريقيا جنوب الصحراء - في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة المعيار، 26(04)، 2022، ص.659.

3.4 واقع السوق الإفريقي في ظل متغيرات الاقتصاد السياسي الدولي:

وفقا لما سبق، تعتبر الجزائر مطالبة بتطوير دبلوماسيتها الاقتصادية تجاه إفريقيا خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت محل تنافس فيما بين القوى العظمى وهي فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

إذ تسعى فرنسا إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة الإفريقية واللازمة للصناعات الثقيلة والنوية كاليورانيوم والنفط وغيرها من المعادن إلى جانب السيطرة على الأسواق التجارية والمواقع الاستراتيجية في إفريقيا خصوصا المنافذ البحرية كقاعدة جيبوتي لتأمين الإمدادات. وترجمت هذه السياسة في الحفاظ على الأنظمة السياسية الإفريقية الموالية لحماية الاستثمارات الفرنسية ورعاياها والحصول على مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في الأمم المتحدة للاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أكدت على أهمية إدراج القارة الإفريقية في أجندة سياستها الخارجية، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ويسعى التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، وفتح أسواق أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية. وترجمت هذه المساعي في جعل الولايات المتحدة الأمريكية إفريقيا أولوية لتزويدها بالنفط حيث تزداد احتياجاتها بـ 33 بالمئة، خاصة في خليج غينيا ومنطقة الساحل. (لكوشة، 2021، ص: (183-184)، بتصرف)

بينما تحاول الصين تعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في إفريقيا، التي تعتبرها مصدرا لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية، فهي بحاجة إلى المواد الخام الإفريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. وفي سبيل ذلك، قامت الصين بإنشاء أكثر من 600 شركة صينية للعمل في إفريقيا. وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم مع مزيد من الاستثمارات المدعومة بقروض تفضيلية.

ولفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظرا لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى. ويجمع مراقبون أن الصين التي تستورد قرابة 30 في المائة من حاجياتها من النفط الخام من إفريقيا، لعبت أوراقها بخنكة وذكاء أمام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سلاح القروض دون تبعات، التي ساعدت بعد دول القارة في الابتعاد قليلا عن املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطهما المحففة. (حداد، 2013، ص.114)

4.4 معالم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستقبلية في إفريقيا

في ظل ارهاصات قيام نظام عالمي جديد تقوده الصين، تتحدد مكانة الجزائر في فهم هذا الصراع القائم بين القوى العظمى ولعب دور إيجابي يخدم الاقتصاد الجزائري ويخدم اقتصاد البلدان الأفريقية. ويرهن الدور الاقتصادي والجيوستراتيجي الذي ستلعبه الجزائر مستقبلا في إفريقيا دخولها في مجموعة البريكس، والموضح في النقاط التالية: (كلا، 2023، ص ص: (108-109)).

- للجزائر شريط ساحلي متوسطي يمتد على طول 1200 كلم، ويطل على العديد من الدول الأوروبية ويجعل منها بوابة أوروبا، بما يمكن دول مجموعة البريكس من التعاون في بناء الموانئ على سواحلها على غرار ميناء الحمداية الذي سوف يربط بطريق الحرير الصيني. ولعل إحياء طريق الوحدة الإفريقية المار من الجزائر نحو خليج غينيا مروراً بالنيجر ونيجيريا وربطه بميناء الحمداية من خلال العمل على إعادة تعبيده وتشبيد شبكة ممره وطريقه من طرف الشركات الصينية وبمشاركة جزائرية وبيد عاملة جزائرية، والذي سيعود بالنفع على الجزائر والصين معا إذ سترسو فيه السفن الدولية وكذا البضائع الصينية التي سوف تنقل عن طريق الوحدة الإفريقية إلى أسواق دول الساحل الإفريقي باعتبار أن الجزائر أكثر المناطق أمنا مقارنة بغيرها.

- امتداد مساحة إلى العمق الإفريقي حيث تعتبر البوابة الشمالية لإفريقيا وأكبر دولها مساحة، وكمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي يمكن الإشارة إلى أن مدينة تمنراست الواقعة على بعد 1575 كم عن العاصمة بالجزائر؛ تعتبر أقرب مسافة إلى خمس عواصم إفريقية منها مقارنة بعاصمة الجزائر، إذ تبعد عن مدينة نيامي عاصمة النيجر ب1049 كم، وعن مدينة طرابلس عاصمة ليبيا ب1353 كم، وعن مدينة واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو ب1380 كم، وعن مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا ب1543 كم، وعن مدينة أنجمنينا عاصمة التشاد ب1557 كم.

- إطلاق الجزائر العديد من المشاريع الهائلة مثل الطريق العابر للصحراء والألياف البصرية العابرة للصحراء وأنبوب الغاز العابر للصحراء، والطريق الرابط بين تندوف وموريتانيا باتجاه إفريقيا الغربية، واحتمال ربطها بطريق الحرير الصيني، كما تملك الجزائر شبكة هامة من الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ التجارية والمخصصة لتجارة البترول والغاز.

- تتمتع الجزائر بثروات هائلة مثل المحروقات والمعادن النفيسة والمناجم حيث تمتلك ما يقدر بنحو 12.2 مليار برميل من احتياطات النفط الخام المؤكدة اعتبارا من سنة 2018، وتجدر الإشارة إلى أن حقول النفط الجزائرية تنتج نفطا خاما خفيفا عالي الجودة يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت، وهو ما يزيد من جودة النفط والطلب عليه. ومن المتوقع أن تزيد الجزائر من نشاط الاستكشاف مع الشركاء الدوليين بعد تنفيذ قانون الهيدروكربونات الجديد في شهر جانفي 2020.

5. خاتمة:

يشير مصطلح الدبلوماسية إلى التمثيل السياسي للبلد المعني في الاتفاقيات الدولية الرسمية وغير الرسمية، ويمارس هذا النشاط أشخاصا فاعلين أو أجهزة حكومية أو مؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الحالي، أصبح هناك ثلاث مستويات دبلوماسية وهي ثنائية، متعددة الأطراف وإقليمية حيث في المستوى الثنائي يكون النشاط الدبلوماسي ممارسا بين دولتين بغرض تنشيط التجارة البينية أو تسهيل حركة دخول وخروج الأشخاص، أما في المستوى الإقليمي فيخصص الاتفاقيات المبرمة بين الدول التي تنتمي إلى نفس الإقليم مثل الاتحاد الأوروبي من أجل تجنب الازدواج الضريبي والجمركي وتحرير الاقتصاد. بينما المستوى الأخير فيضم الدول التي لها تفكير مماثل مما يؤدي إلى تشكيل تنظيمات خاصة مثل منظمة التجارة العالمية .

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تنشيط التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية استخدام التخفيضات الضريبية والجمركية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى التعريف بمقومات البلد المستضيف وهذا ما يؤكد كذلك صحة الفرضية الأولى.

- تساعد الدبلوماسية الاقتصادية على الحصول على الدعم المالي والاقتصادي من الدول الأخرى، وفي نقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الكفاءات الأجنبية، وهذا ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الأولى.

- تظهر أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر في معالجة المشاكل العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب وحل النزاعات الإقليمية في إفريقيا باعتبار أن أمن هذه الدول يعد من أمن الجزائر بحكم علاقة الجوار والانتماء القاري التي تربطها بها.

- تتجلى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر في تقديم المساعدات الإنسانية للدول الإفريقية ومسح ديون هذه القارة مع مطلع الألفية الثالثة، ومحاولة تفعيل التكتلات والتنظيمات الإفريقية من خلال إنجاز طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الجزائر- لاغوس، الميناء والمشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا.

- يعتبر مشروع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تهدف إلى تسريع نمو التجارة بين البلدان الإفريقية بشكل كبير، واستخدامها بشكل أكثر فعالية يؤدي إلى زيادة النمو والتنمية المستدامة في إفريقيا، وهذا ما يتوافق مع صحة الفرضية الثانية.

- يركز دور وكالة من أجل التضامن والتنمية في نشر مبادئ الإسلام المتسامح والمعتدل في أرجاء القارة الإفريقية وتكوين الشباب الإفريقي أولا، ومن ثمة تعزيز قطاعات الصناعات التقليدية والطاقات المتجددة مع عدم هدر الموارد وبيعها كخامات وتشجيع المبادلات التجارية وإنتاج القيمة المضافة.

- في حال نجاح دور وكالة من أجل التضامن والتنمية و منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سترتفع الصادرات الجزائرية بنسبة 62 بالمئة مع زيادة التجارة البينية بنسبة 110 بالمئة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- رغم كثرة الاتفاقيات والمعاهدات التي تقضي بضرورة زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر وإفريقيا إلا أن حجم المبادلات التجارية بينهما لا يزال ضعيفا وهذا ما تؤكد بيانات الديوان الوطني للإحصاء، وهذا يدل على عدم تطبيقها كما يلزم.

- تواجه الجزائر منافسة قوية على مستوى السوق الإفريقي، فهذا الأخير أصبح محل تنافس فيما بين القوى الاقتصادية العظمى الممثلة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية وتزخر بالمواقع الاستراتيجية مثل الموانئ اللازمة للسيطرة على الأسواق التجارية. ولذلك الجزائر مطالبة بتطوير دورها الدبلوماسي على الصعيد الاقتصادي والسياسي من خلال ضرورة وضوح الرؤية الاقتصادية البعيدة المدى، وضع المؤسسات المرافقة لذلك، وتكوين الدبلوماسيين في الدبلوماسية الاقتصادية.

- في ظل التطورات الدولية، تحاول الجزائر توظيف استثماراتها على المستوى الإفريقي من خلال ربطها بطريق الحرير الصيني، فهذا الإجراء يعود بالنفع على الجزائر والصين باعتباره يساهم في سهولة نقل البضائع الصينية عن طريق الوحدة الإفريقية باعتبار الجزائر أكثر قربا من الأسواق الإفريقية. وبطبيعة الحال، يمنح هذا التوقع حظوظا أكبر للجزائر في الانضمام لمنظمة البريكس حيث تأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار أهمية الدور الاقتصادي والجيوستراتيجي الذي ستلعبه الجزائر في إفريقيا انطلاقا من موقعها الاستراتيجي وشريطها الساحلي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بتفعيل علاقات التعاون الجزائرية الإفريقية بغرض الاستفادة منها مستقبلا واتخاذ الإجراءات التالية:

- تأهيل القطاع الصناعي من خلال تطوير الأساليب الإنتاجية للمؤسسات الجزائرية واعتماد نظم التسيير الحديثة من أجل تطوير جودة المنتجات الجزائرية والتحكم في عوامل تكلفتها.

- تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ومكافحة الفساد والبيروقراطية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

-فتح مكاتب خاصة بإعداد دراسات تقنو اقتصادية من أجل دراسة مردودية المشاريع الاستثمارية وتكلفتها، وهذا ما يؤدي إلى قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة الدولية.

6. قائمة المراجع:

- أبو رحمة منير، مبرك رفيعة، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الواجهة السياسية)، مجلة السياسة العالمية، 6(02)، 2022.

- بسعود حليلة، الدبلوماسية الاقتصادية (الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 15(01)، 2022.

- بلال عثمان، بن الضب عبد الله، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية، مجلة البشائر الاقتصادية، 9(01)، 2023.

- بن محمد هدى، دريدي سارة، أفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية -إفريقيا جنوب الصحراء- في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة المعيار، 26(04)، 2022.

- ترعمة صورية، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية- الإفريقية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6(02)، 2022.

- تويزة بلقاسم، خديري هنده، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCTA كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وأفاقها في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 6(01)، 2022.

- حداد شفيعة، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة (التنافس في السودان نموذجاً)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 3(01)، 2013.

- خواص نصيرة، ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 58(02)، 2021.

- طيبي حمزة، الدبلوماسية الاقتصادية مفتاح الدخول إلى مضمار الاقتصاد العالمي (تقييم الحالة الجزائر-فرنسا)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 6(01)، 2019.
 - عرامة دلال، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 21(01)، 2021.
 - غطاس عبد الغفار، إمكانيات التجارة الداخلية في إفريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA، الباحث الاقتصادي، 9(01)، 2022.
 - قرة فارس، لموشي طلال، التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الحوافز والرهانات)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 12(01)، 2023.
 - قنيفي مريم، لطرش ذهبية، آليات تعزيز التبادل التجاري القاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجاً)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 7(01)، 2022.
 - لكوشة عاشور، التنافس الدولي في إفريقيا وانعكاسه على مسار بناء الدولة، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 4(02)، 2021.
 - كلاع شريفة، نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟، مجلة مدارات سياسية، 7(01)، 2023.
 - Guesmia El Hadi, Abrika Bélaïd, Chegrouche Lagha, Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne, revue recherche économique contemporaine, Vol 5(02), 2022.
- مواقع الانترنت:

- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar
(تاريخ الاطلاع: 2023/08/23)

- موقع وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، تاريخ النشر: 19 فيفري 2020،
<https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12>
(تاريخ الاطلاع: 2023 /08/ 24).

-وزارة الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج، إفريقيا،
<https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa>
(تاريخ الاطلاع: 2023/08/23).

7. الملاحق:

الملحق 01: واردات الجزائر حسب المناطق الجغرافية من 2017 إلى 2020

الوحدة : مليون دينار جزائري

2020	2019	2018	2017	المناطق الجغرافية
1821489,9	2225947,2	2466672,5	2252486,5	الاتحاد الأوروبي
482121,9	457385,5	496323,1	473282,3	الدول الأوروبية الأخرى
240274,5	237303,5	246179,6	268651,7	أمريكا الشمالية
437279,6	434606,5	441256,0	369006,5	أمريكا اللاتينية
50184,9	66306,3	63932,5	65647,0	المغرب العربي
221877,9	214998,8	223152,7	170168,5	الدول العربية
21378,7	24068,8	20445,2	21611,8	دول إفريقيا
1050700,5	1309701,4	1393677,7	1425587,3	آسيا
38345,1	46519,1	51593,5	64856,1	باقي دول العالم

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020

Ar.pdf (تاريخ الاطلاع: 2023/08/23)

الملحق 02: صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية من 2017 إلى 2020

الوحدة : مليون دينار جزائري

2020	2019	2018	2017	المناطق الجغرافية
1534213,4	2449564,9	2806500,2	2273367,9	الاتحاد الأوروبي
340838,0	258305,9	299226,5	216501,7	الدول الأوروبية الأخرى
69976,5	266897,7	508649,5	461683,9	أمريكا الشمالية
111727,9	197411,5	315130,0	283647,7	أمريكا اللاتينية
189489,5	221099,2	195416,4	142079,1	المغرب العربي
64295,8	102681,1	90033,5	87278,4	الدول العربية
18353,6	13366,9	15520,0	13474,8	دول إفريقيا
500622,8	706963,0	629550,5	429145,3	آسيا
16853,9	55358,5	29252,1	21117,0	باقي دول العالم

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020

Ar.pdf (تاريخ الاطلاع: 2023/08/23)